Journal of Language Studies Vol.9, No.3, Part 3, 2025, Pages (24-46)
DOI: https://doi.org/10.25130/Lang.9.3.2

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9033 (Online) | ISSN: 2616-6224 (Print)
Journal of Language Studies
Contents available at: https://jls.tu.edu.iq/index.php/JLS

Issues of Defining the Predicate Musnad and Subject Musnad Ilayh between Grammarians and Rhetoricians

Dr. Sinan Hamid Kamel*
Directorate of Education, Salahuddin\ Department of Education, Samarra
sina78hamid56@gmail.com

Received: 13/ 7 / 2025, **Accepted:** 29/7 /2025, **Online Published: 30/ 9 /2025**

Abstract

This study presents an in-depth investigation into the nature of the "Musnad" (Predicate) and "Musnad Ilayh" (Subject)، the two fundamental pillars of any Arabic sentence، whether nominal or verbal. It explores the linguistic and terminological roots of the concept of isnād (predication)، illustrating the historical development of the terms "Musnad" and "Musnad Ilayh" since the time of Al-Khalil and Sibawayh. The research highlights the significant differences in their definitions and connotations among prominent grammarians، as meticulously surveyed by Al-Sirafi and Abu Hayyan Al-Andalusi. The study emphasizes that grammarians consider them the **"pillars of speech"** (‘umdat al-kalām)، where neither can be dispensed with، underscoring the principle of explicit mention and prohibiting omission unless there is clear evidence.

Subsequently، the study shifts its focus to the rhetorical perspective، clarifying that while rhetoricians agree on the importance of the Musnad and Musnad Ilayh، they assign greater significance to the Musnad Ilayh in certain contexts، which explains the distinction between "deletion" (ḥadhf) for the Musnad Ilayh and "omission" (tark) for the

* **Corresponding Author**: Sinan Hamid Kamel, **Email**: sina78hamid56@gmail.com
Affiliation: Directorate of Education, Salahuddin\ Department of Education, Samarra - Iraq
© This is an open access article under the CC by licenses http://creativecommons.org/licenses/by/4.0

Musnad. The research also examines the various forms of the Musnad and Musnad Ilayh concerning definiteness and indefiniteness، demonstrating that nominal sentences offer a wider scope for these diverse forms، each carrying specific purposes and connotations. It is highlighted that the general rule in declarative sentences is to precede the definite Musnad Ilayh with the indefinite Musnad to inform the addressee، though this rule can be altered for precise rhetorical aims. The study further delves into the issue of precedence between two definite Musnads and Musnad Ilayhs، revealing that this is governed by rhetorical considerations related to the addressee's knowledge and the speaker's intention، as exemplified in the presentation of demonstrative pronouns or personal pronouns and their associated emphatic meanings. The study concludes by discussing the issue of the Musnad and Musnad Ilayh being identical in wording but not in meaning، such as "Anā Anā" (I am I)، asserting that this identity conveys profound rhetorical implications like fame or constancy، thereby showcasing the intricate interplay between grammatical rules and rhetorical subtleties in the Arabic language.

Key Words: Definition, Predicate and Subject, Grammatical Structure, Rhetorical Purposes

مسائل تعريف المسند والمسند إليه عند النحويين والبلاغيين

م.د سنان حامد كامل السامرائي

مديرية تربية صلاح الدين / قسم تربية سامراء

الـمستخلـص

يقدم البحث دراسة معمقة لأحوال المسند والمسند إليه المعروفين بالمبتدأ والخبر عند النحويين أو المحكوم والمحكوم عليه عند البلاغيين, متناولاً آراء الفريقين في المسندين بوصفهما عمدة الكلام فهما الركنان الأساسيان في الجملة الاسمية وأنه لا يمكن الاستغناء عن أحدهما إلا بوجود قرينة واضحة، فلا فرق بين أهمية المسند وأهمية المسند إليه عند النحويين أما البلاغيون فمنحوا المسند إليه أهمية أكبر.

وتناول البحث الأشكال المختلفة للمسند والمسند إليه، موضحًا أن الجمل الاسمية توفر نطاقًا أوسع لهذه الأشكال المتنوعة، وكل منها يحمل أغراضًا ودلالات محددة. تستند إلى القاعدة العامة في الجمل الخبرية وهي تقديم المسند إليه المعرفة على المسند النكرة لإفادة المخاطب، على الرغم من أن هذه القاعدة يمكن تغييرها لأهداف بلاغية دقيقة.

وتناول البحث كذلك مسألة تقديم أحد المسندين على الآخر وأن هذا يحكمه اعتبارات بلاغية تتعلق بمعرفة المخاطب ونية المتكلم، كما يتضح ذلك في تقديم أسماء الإشارة أو الضمائر الشخصية وما يرتبط بها من معاني التوكيد.

ثم تناول البحث قضية تطابق المسند والمسند إليه في اللفظ لا في المعنى، مثل "أنا أنا"، مؤكدة أن هذا التطابق يحمل دلالات بلاغية عميقة مثل الشهرة أو الثبات، مما يوضح التفاعل المعقد بين القواعد النحوية والدقائق البلاغية في اللغة العربية

الكلمات الدالة: تعريف، المسند والمسند إليه، البنية النحوية، الأغراض البلاغية

مقدمة

الحمد لله الذي علّم البيان، والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان، وعلى آل بيته الأطهار، وصحابته الأبرار، وبعد:

فإنّ هذا البحث المسمّى(**مسائلُ تعريفِ المسند والمسند إليه بين النحويين والبلاغيين**) يسعى إلى توضيح دلالة المسند والمسند إليه في الفكر النحوي والبلاغي، وبيان أهميتهما في بنية الجملة الإسمية، فالنحويون عكفوا على تحديد المسند والمسند إليه من منظور التركيب والإعراب، واضعين لهما قواعد متباينة في تحديد الأعرف والأولى بالتقديم. أما البلاغيون، فقد تجاوزوا الجانب الشكلي إلى استكشاف الأغراض الدلالية التي يُبنى عليها الاختيار اللغوي، فأولوا أهمية قصوى لسياق الكلام وحال المخاطب في تحديد المسند والمسند إليه، وكيفية إفادة كل منهما معنى خاصًا لا يمكن لغيره أن يؤديه. هذا التباين في المقاربة أدى في كثير من الأحيان إلى تشتت الرؤى في غياب دراسة جامعة.

من هنا تبرز أهمية هذا البحث في كونه عمل يجمع في موضع واحد الآراء النحوية والبلاغية حول مسائل تعريف المسند والمسند إليه في زمن لم تعد الحاجة تقتصر على تناول كل فن بمعزل عن الآخر، بل أضحى من الضروري تتبع خيوط العلاقة المتشابكة بينهما، وكيف يخدم أحدهما الآخر في بناء المعنى وتلوين الدلالة. فهذا البحث، يهدف إلى تسليط الضوء على هذه المسائل مبرزًا عمق الفكر النحوي والبلاغي، وتكاملهما في فهم طبيعة اللغة.على اختلاف صورهما وأثر ذلك على المعنى، وتبيان الضوابط التي تحكم تقديم أحدهما على الآخر مع مراعاة أحوال السامع، وصولًا إلى استكشاف حالات الاتحاد اللفظي بينهما ودلالاتها البلاغية.

إن الغاية القصوى من هذه الدراسة هي الكشف عن رؤية شاملة تمكن الباحث والقارئ من استيعاب أعمق لجماليات اللغة العربية ودقائق تعابيرها.

وقد رجعت الدراسة في هذا البحث إلى الأصول المعتمدة في علم النحو وعلم البلاغة ومن الأول كتاب سيبويه(ت 180 هـ)، وشرحه للسيرافي(ت 368 هـ)، والأصول لابن السراج(ت316هـ)، والايضاح لأبي على الفارسي(ت 377 هـ)، والمفصل لأبي القاسم جار الله الزمخشري(ت ٥٣٨ هـ)، وشرحه لابن يعيش(ت 643 هـ)، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي(ت 745هـ)، ومعاني النحو لفاضل صالح السامرائي وغيرها.

ومن الثاني دلائل الاعجاز للجرجاني(ت471 هـ)، ونهاية الايجاز للرازي(ت 606 هـ)،ومفتاح العلوم للسكاكي(ت 626 هـ)، والايضاح للقزويني(ت 736 هـ)، وعروس الافراح لبهاء الدين لسبكي(ت 773 هـ)، ومختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني(ت 792 هـ)، والأطول لعصام الدين الاسفراييني(ت 943 هـ)، وحاشية الدسوقي لمحمد بن عرفة(ت 1230 هـ)، ولم يغن ذلك من الرجوع إلى مصادر أخرى كمعاجم اللغة وكتب التفسير وغيرها .

أولاً: دلالة المسند والمسند إليه

الاسناد لغة: مأخوذ من السند وهو((ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي، والجمع أسناد ... وكل شيء أسندت إليه شيئا، فهو مسند. وقد سند إلى الشيء يسند سنودا واستند وتساند وأسند وأسند غيره. ويقال: ساندته إلى الشيء فهو يتساند إليه أي أسندته إليه))(ابن منظور، 1993، 3/ 220). أما اصطلاحاً: فهو متحدر من المعنى اللغوي الدال على الارتفاع والضم باسناد شيء الى شيء فـالمسند إليه ارتفع بالابتداء، والمسند ارتفع باسناده الى المبتدأ، والاشارة إلى ذلك متأتية من أنه اسم مفعول مصاغ على وزن(مَفعَل) من فعل رباعي على وزن مضارعه(أَسند يُسندُ) بابدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره، وقد ظهر مصطلح(المسند والمسند إليه) منذ وقت مبكر من نشأة النحو، وتوارث نقله النحاة خلفا عن سلف، يأتي في طليعتهم الخليل بن احمد الفراهيدي بحسب ما رواه الأزهري في قوله:((وقال الخليل: الكلام سند ومسند، فالسند كقولك: عبد الله رجل صالح، فعبد الله سند، ورجل صالح مسند إليه))(الأزهري، 2001، 12/ 254)، وهذه الرواية

إن صحت فالمسندان على خلاف ما اشتهر؛ لأن الذي اشتهر أن يكون المعرفة(عبد الله) هو المسند إليه، والنكرة(رجل صالح) هو المسند.

وجعل سيبويه للمسند والمسند إليه بابا في كتابه فقال:((هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنىُّ عليه. وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقا، ولَيْتَ زيدا منطلقٌ؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده))(سيبويه، ١٩٨٨، 1/ 23)، فهنا بيّن سيبويه أن للمسند إليه حق الصدارة فسمّاه الاسم المبتدأ، وما بعده المسند أي: الخبر وسمّاه المبني عليه، ثم أتى بـالمسند والمسند إليه معرفتين في جملتين اسميتين توضيحا لهما، ثم عقد مشابهه بين مسندي الجملة الاسمية والفعلية وظاهر كلامه يدل على أن المراد من تشبيه حاجة الفعل للفاعل بحاجة المبتدأ للخبر أنّ الفعل كالأسم محتاج إلى مسندا إليه((فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه))(السيرافي، 2008، 1/ 173)، والمسندان في كلام سيبويه قد((تكرر ذكرهما في الكتاب مرات عديدة وإن كان أحيانا يعكس التسمية فيسمي المبتدأ مسنداً والمبني عليه مسنداً إليه))(السامرائي، 2009، 13)على غير ما قرره في بابهما.

فدلالة المسند والمسند إليه أخذت وجوها متباينة عند النحاة مما دفع السيرافي إلى استقصائها وهو يشرح كتاب سيبويه فذكر أربعة أوجه ابتدأ بأجودها وأرضاها حسب تعبيره: وهو أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه معناه المحدّث عنه، **والثاني:** أن يكون كل واحد منهما محتاج إلى صاحبه، وكل واحد منهما مسند إلى صاحبه؛ لاحتياجه إلى صاحبه، إذ لا يتم إلا به، **والوجه الثالث:** أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كلّ حال، والمسند إليه هو الأول. **والوجه الرابع:** أن يكون المسند هو الأوّل على كل حال، والمسند إليه الثاني على كلّ حال، ويكون المسند والمسند إليه بمنزلة المضاف والمضاف إليه، في أن المضاف هو الأول، والمضاف إليه هو الثاني، وذلك أن معنى الإضافة والإسناد واحد تقول: أسندت ظهري إلى الحائط، وأضفت ظهري إليه(ينظر: السيرافي، 2008، 1/ 174).

ثم كرر أبو حيان الأندلسي أقوال السيرافي وهو يذيل على شرح التسهيل، غير أنه حذف أولها برمته وجاء بقول جديد في قوله:((المسند والمسند إليه ما هو جار على أكثر ألسنة النحاة من أن المسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به. وهذا أحد الاصطلاحات الأربعة. **وثانيها:** أن كلا منهما مسند ومسند إليه، لأن كلا قد أسند إلى الآخر، والآخر أسند إليه. **وثالثها:** أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه هو الثاني، فقام من قولك: قام زيد، وزيد من قولك: زيد قائم، هو المسند، وزيد وقائم هما مسند إليهما. **والرابع:** عكس هذا، فزيد وقائم في التركيبين هما مسندان، وقام في جملة الفعل، وزيد في جملة المبتدأ، مسند إليهما))(الأندلسي، 1997م، 48/1)).

ثم عقب أبو حيان الأندلسي بتوضيح لسبب ذكره هذه لاصطلاحات في قوله:((وإنما ذكرت هذه الاصطلاحات لأن المصنف ذكر أحد المصطلحات، فيتوهم أنه مصطلح النحويين أجمعين، ولئلا يقف أحد في كلام بعض النحويين على استعماله بعض هذه المصطلحات فيتوهم أنه أخطأ في ذلك. ولكل من هذه الاصطلاحات وجه؛ لأن الإسناد هو الإلصاق والإضافة، تقول: أسندت ظهري إلى الحائط، إذا ألصقته به وأضفته إليه، وهذا المعنى موجود في كل واحد منها؛ لأن كلا منهما قد أسند إلى صاحبه، فقد صار بينهما تساند، ولا مشاحة في الاصطلاح))(المصدر نفسه، 1/ 48).

واقتفى أبا حيان الأندلسي السيوطي من غير أن يضيف شيئا جديدا على أقواله الأربعة سوى أنه أوجز عرضها، وخالف ترتيبها، ووافقه على أصحها، ولولا الفائدة ما أطنبنا في ذكر قوله:((... والأصح قول رابع أن المسند المحكوم به والمسند إليه المحكوم عليه))(السيوطي، 1979، 500/2)، وهذا هو قول البلاغيين

ثانياً: أهمية المسند والمسند إليه

المسند والمسند إليه عند النحويين ركنان أساسيان يطلق عليهما عمدة الكلام؛ لأنّ عدم استغناء أحدهما عن الآخر أصيل لا عارض، بخلاف غيرهما فإن جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض(ينظر: ناظر الجيش، 2007م، 2244/5)؛ لذا لا يجوز ترك ذكر أحد المسندين أو حذفه إلا إذا كان في سياق الكلام دليل يدل عليه؛لأنّ((الأصل في الكلام الذكر ولا يحذف منه شيء إلّا بدليل سواء كان هذا الدليل معنوياً يقتضيه المعنى أم صناعياً تقتضيه الصناعة النحوية وسواء تدل عليه قرينة لفظية أم تدل عليه قرينة المقام))(السامرائي، 2009، ص75).

ويرى البلاغيون أن أهمية المسند كأهميه المسند إليه، غير أنهم أشاروا إلى أن المسند إليه أعلى شأنا من المسند، فعبروا عن مواطن اسقاط المسند إليه من الكلام بالحذف، وعن مواطن اسقاط المسند بالترك((رعاية للطبقة وهو أن المسند إليه أقوم ركن في الكلام وأعظمه، والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند، فحيث لم يذكر لفظا فكأنه أتي به لفرط الاحتياج إليه ثم أسقط لغرض بخلاف المسند، فإنه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض))(التفتازاني، 2007، ص301).

ثالثاً: صور المسند والمسند إليه من حيث التنكير والتعريف

الجمل في العربية على قسمين اسمية وفعلية، والاعتبار في ذلك الابتداء، فإن كان التأليف ابتدأ بفعل غير ناقص فالجملة فعلية، وإن كان التأليف ابتدأ باسم بدءًا أصيلا فالجملة اسمية، والقسم الأول لا يكون المسند فيه إلّا فعلاً، والفعل لا يدخل عليه التعريف، فلا حاجة لذكر صوره هنا، أما القسم الثاني فقد يكون المسند فيه اسماً تارة وتارة غير اسم كالظرف والجار والمجرور، والأخير لا يدخل عليه التعريف أيضاً فلا مسوغ لذكر صوره بخلاف ما يكون فيه اسماً فإنه لا يخلو من صور أربعة:

الأولى: أن يكون المسند إليه معرفة والمسند نكرة، مثل قولك: زيدٌ قائمٌ ، فزيدٌ معرفة هو المسند إليه وقائم نكرة هو المسند، وهذه الصورة هي التي ينبغي أن يكون عليها الكلام في الاخبارات المراد منها إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلة المخبر أو المتكلم في علم ذلك الخبر.

والثانيــة: عكس الأصل أن يكون المسند إليه نكرة والمسند معرفة، وهذه الصورة جاءت مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر كالنواسخ، ولا ترد إلّا في الشعر على مذهب الجمهور خلافا لابن مالك فإنه أجاز مجيء المسند إليه نكرة، والمسند معرفة بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة(ينظر: السيوطي، 1979، 435/1) ومن ذلك مجيء المسند إليه(عسل) نكرة اسما لكان، والمسند(مزاجها) معرفة خبرا كما في قول حسان بن ثابت(ديوان حسان، 1994، ص18)

كأنَّ خَبيأَةٍ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مزاجَهَا عَسلٌ ومَاءُ

والثالثة: أن يكون المسندان نكرتين، على أن يكون لإحداهما أو كلاهما((مسوغ للإخبار عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول: كان خير من زيد شرا من عمرو أو تعكس وإن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم نحو: كان خير من زيد امرأة))(ابن هشام، 1985، ص591).

والرابعة: أن يكون المسند إليه والمسند معرفتين، وهذه الصورة هي ما نبغي الوقوف عندها وبيان أقوال النحويين فيها والبلاغيين.

رابعاً: حق المسند إليه التعريف والتقديم وحق المسند التنكير والتأخير

تقدم أن الصورة التي ينبغي أن يكون عليها الكلام في الاخبارات المراد منها إفادة المخاطب ما ليس عنده تنزيل المخاطب منزلة المتكلم في علم ذلك الخبر؛ لأنك((تخبر عمّن يعرفه المخاطب بما لا يعرفه من شأنه حتّى يعرفه فيساويك فيه وفي خبره))(السيرافي، 2008، 2/ 219) تفسير ذلك أنك((إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب، كما تعرفه أنت، فإنما ينتظر الذي لا يعلمه؛ فإذا قلت: قائم أو حكيم، فقد أعلمته بمثل ما علمت، مما لم يكن بعلمه، حتى يشاركك في العلم. فلو عكست وقلت: قائم زيد، فـ(قائم) منكور، لا يعرفه المخاطب، لم تجعله خبرا مقدما، يستفيده المخاطب، ولا يصح أن يكون (زيد) الخبر، لأن الأسماء لا تستفاد. ولا يساوي المتكلم المخاطب؛ لأنّ النكرة ما لا يعرفه المخاطب، وإن كان المتكلم يعرفه؛ ألا ترى أنك تقول: (عندي رجل)، فيكون منكورا، وإن كان المتكلم يعرفه. فالمعرفة والنكرة بالنسبة إلى المخاطب))(ابن يعيش، 2001م، 225/1).

خامساً: دلالات المسند المعرّف بـ(أل)

يأتي تعريف المسند بأل دالاً على معانٍ عدة تبينُ لك بمعونة القرائن، ومناسبة المقامات وأكثرها على معنى الحصر أو القصر سواء كان القصر تحقيقيا أو إدعائيا. وسبيلك إلى هذه المعاني يبدأ من علمك أنّ تعريف المسند بأل يقتضي أن يكون له غرض خاص وفائدة لا تكون في

تنكيره. كقولك: زيدٌ منطلق، وزيد المنطلق، فتنكير المسند في الأولى يقتضى أنّ المخاطب غير عالم أن انطلاقا كان، لا من زيد ولا من غيره فهو لقصد اعلامه بذلك ابتداء.

أما تعريفه بأل في الثانية فيقتضي أنّ المخاطب عالم أنّ انطلاقا كان، إلّا أنه متردد أكان من زيد الانطلاق أم من غيره فهو لقصد اعلامه أنّ الانطلاق كان من زيد دون غيره، جاء في دلائل الإعجاز((وإذا قلت: (زيد المنطلق) كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقا كان، إما من زيد، وأما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره. والنكتة أنك تثبت في ... (زيد المنطلق) فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد، فأفدته ذلك))(الجرجاني، 1992، 177/1)، والقصر هنا قصر حقيقي.

وقد يفيد تعريف المسند بأل مع دلالة القصر الدلالة على المبالغة تحقيقا أو ادعائيا بشرط أن تكون ال التعريف الداخلة على المسند مفيدة للجنس لا العهد بحسب ما صرح الدسوقي في حاشيته((من أن تعريف المسند بأل الجنسية يفيد حصره فى المسند إليه))(الدسوقي، د.ت، 116/2، ومن الأول قوله تعالى:{ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} [البقرة: 2], فالمسند إليه اسم الإشارة (ذلك)، والمسند(الكتاب) وقد ((بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال، بجعل المبتدأ ذلك، وتعريف الخبر باللام))(القزويني، د.ت، 108/3)، ومن الثاني أي القصر مبالغة لا حقيقة قولك: ((زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع، تريد أنه الكامل إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره، لقصوره عن أن يبلغ الكمال. فهذا كالأول في امتناع العطف عليه للإشراك، فلو قلت: زيد هو الجواد وعمرو، كان خلفا من القول))(الجرجاني، 1992، 179/1) أي: لغواً لا فائدة فيه.

سادساً: أن يكون أحد المسندين أعرف من الآخر أو متساويين

المعارف بعضها أعرف من بعض، على اختلاف شديد في ترتيبها فبعضهم قال: أعرفها اسم العلم، وبعضهم قال: أعرفها الضمير وبعضهم قال: أعرفها المعرف بأل، واختلفوا فيما يلي أعرفها حتى قيل:((أنه ما من شيء من المعارف المذكورة إلا قيل إنه أعرف من بقيتها إلا المضاف. وسببه أن المضاف إنما يكتسب التعريف من الذي أضيف إليه، فلا يمكن جعله أعرف مما اكتسب منه

التعريف ... والأصح: أن الضمير أعرفها، ثم يليه العلم، ثم اسم الإشارة، ثم ذو الأداة))(ناظر الجيش، 2007م، 434/1) أي المعرّف بأل.

والمراد من أن يكون أحد المسندين أعرف من الآخر أو متساويين هو ما اختلف فيه النحاة تارة، وتارة اعتبار الأعرف ما عند المخاطب، وكذلك الاستواء أو على أنّ ((الاستواء في جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وإن كان أحدهما أعرف من الآخر قيل: هذا ما عليه النحاة، وذهب أهل المعاني إلى تعين الأعرف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم))(الصبان، 1997، 307/1)، ومن ذلك أن ابن هشام(ت 761 هـ)، وغيره يستشهدون على المسند والمسند إليه الذي تساوت رتبتهما قولك:(الله ربنا)، وعلى الذي اختلفت رتبتهما قولك: زيد الفاضل، والفاضل زيد، وقيل: هذا هو المشهور(ينظر: ابن هشام، 1985، ص588) و(السامرائي، 2007، 153/1)، والفرق بينهما أن الخبر في المتفاوتين قد يكون معلوماً لكنه غير معروف أي شائع، بخلاف المتساويين فإن الخبر يكون معلوما معروفا، والغرض منه ليس افادة المخاطب ما يجهله أو يظن أنه يجهله، وإنما يكون لأغراض بلاغية يقضيها المقام، وهو ما بينه ابن السراج في قوله:((فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنما الفائدة في مجموعهما، فأما أن يكون يعرفهما مجتمعين وإن هذا هذا فذا كلام لا فائدة فيه، فإن قال قائل: فأنت تقول: الله ربنا ومحمد نبينا، وهذا معلوم معروف، قيل له: هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين وإنما نقوله ردًّا على الكفار وعلى من لا يقول به ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به، فإن المسبح يسبح وليس يريد أن يفيد أحدًا شيئًا وإنما يريد أن يتبرر ويتقرب إلى الله بقول الحق، وبذلك أمرنا وتعبدنا، وأصل ذلك الاعتراف بمن الله عليه بأن عرفه نفسه وفضله على من لا يعرف ذلك، وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال قائل: النار حارة والثلج بارد لكان هذا كلامًا لا فائدة فيه))(ابن السراج، د.ت، 66/1).

سابعاً: أولوية تقديم أحد المسندين المعرفتين على الآخر

أولوية تقديم أحد المسندين المعرفتين على الآخر من المسائل تطرّق إليها النحاة والبلاغيون، وكان أبو على الفارسي قد صرح بذلك في باب اسم كان وخبرها المعرفتين، أنه متى كان المسند والمسند إليه معرفتين فالمتكلم بالخيار جعل أيهما شاء المسند إليه والآخر المسند إذ قال:((فإذا

اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيهما شئت الإسم))(الفارسي، 1969، ص99)، إلّا أنّ ظاهر كلامه سيبويه في الباب نفسه(ينظر: سيبويه، 1988، 50/1) يدل على ما صرح به الفارسي، وقال به عدد من النحاة، وقد حرص أبو حيان الأندلسي على جمع أقوال النحاة في هذه المسألة، يليه في جمع أقوال البلاغيين بهاء الدين السبكي على تباين في عدد الأقول وترتيبها حسب الأهمية فكل منهما كان يمثل رأي فريقه في ذلك وعلى النحو الآتي:

أبو حيان الأندلسي

ذكر أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب أربعة أقوال(ينظر: الأندلسي، 1988، 3/ 1099)، وجعل في مقدمتها أن الخيار للمتكلم أيهما شاء قدمه على أنه المسند إليه والآخر المسند، مبينا أنه قول أبي علي الفارسي وظاهر قول سيبويه في باب كان ولم يمثل له بشاهد بخلاف **القول الثاني:** أن التقديم بحسب المخاطب وفيه حالان حال يكون المتكلم فيه ملزماً بتقديم ما يعلمه المخاطب من أحد المعرفتين على أنه المسند إليه إذا كان لا يعلم منهما إلّا أحد الأمرين، كأن يسأل عن أحدهما بقوله: من القائم فقلت في جوابه: القائم زيد، والحال الثاني يكون المتكلم بالخيار إذا كان المخاطب يعلمهما كأن أحضر الأمرين فقال: هل أخوك زيد، فله الخيار في تقديم ايهما شاء على أنه المسند إليه. **والقول الثالث:** أن يكون المعلوم عند المخاطب هو المسند إليه، وغير المعلوم هو المسند، ولم يمثل له بشاهد بخلاف **القول الرابع:** الذي يكون الأعم هو المسند نحو: زيد صديقي إذا كان له أصدقاء غيره، مبيناً أنه قول أبي بكر بن الضائع، وأنه أجاز تقديم المسند، أي: صديقي زيد، وأنه قيل لا يجوز على هذا صديقي زيد، وختم كلامه أنه قيل في قولهم: زيد صديقي، يكون على الحصر إذا لم يكن له صديق إلا زيد.

بهاء الدين السبكي

استبعد السبكي ثاني أقوال الأندلسي وأضاف إليها ثلاثة أقوال لتكون ستة أقوال(ينظر: السبكي، ٢٠٠٣، 366/1) ابتدأها بقولين جديدين من غير أن يمثّل لأحدهما بشاهد، **أولهما:** أن المسند إليه والمسند متى كانا معرفتين فالأول هو المسند إليه، والثاني هو المسند، ذاكراً أن هذا هو المشهور، أما **الثاني** فأولوية التقديم لأعرفهما إن اختلفت رتبتهما في التعريف وإلا فالسابق. **والثالث:** جعله لرأي

سيبويه مكررا عبارة الاندلسي أنه قول أبى علي الفارسي، وظاهر قول سيبويه في باب كان. ولم يضف عليه تعليقا أو شاهدا، وفعل الشيء نفسه في **رابع** الأقوال مكتفيا بقوله: أن المعلوم عند المخاطب المسند إليه، والمجهول المسند. ثم أوجز الكلام على القول **الخامس**: بقوله: أن الأعم هو المسند، ولم يتطرّق إلى ما استشهد به الأندلسي في قولهم: زيد صديقي وصديقي زيد. ليفرغ بعده إلى **القول السادس**: من أنّ الاسم متعين للابتداء أي: المسند إليه، والوصف متعين للخبر أي: المسند، وأن الإمام فخر الدين قال ذلك في كتابه(نهاية الإيجاز) إذ قال:((المبتدأ موصوف, والخبر صفة ... فإذا قلنا: الله خالقنا ومحمد نبينا, فالخالقية صفة لله تعالى والنبوة صفة لمحمد صلى الله عليه وسلم فهما في الحقيقة متعينان للخبرية, ولا يصلحان للمبتدئية))(الرازي، 1992، ص111)، وأنّ القزويني كان قد رد على هذا القول في قوله:((وقال المصنف: لا يقال: زيد دال على الذات، فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر، والمنطلق دال على أمر نسبى فهو الخبر أبدا؛ لأنا نقول: المنطلق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذى له الانطلاق، وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا وزيد لا يجعل خبرا إلا بمعنى صاحب اسم زيد، وهو بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ كذا قاله المصنف))(السبكي، ٢٠٠٣، 366/1)، وينظر:(القزويني، د.ت، 130/3)

وعرج على ذلك بقوله:((وقد يقال: إن الدال على الوصفية إنما هو منطلق، أما المنطلق فالألف واللام فيه موصول بمعنى الذى وهى في الجمود والدلالة على الذات كزيد ولذلك يقع المنطلق وغيره من الموصولات موصوفا مباشرا للعوامل غير محتاج لجريانه على موصوف قبله.

بقى النظر في أنا إذا قلنا: المنطلق زيد، فهل نقول: المبتدأ الألف واللام خاصة، كما أن الذى هو المبتدأ دون صلته، أو نقول: المبتدأ الألف واللام وما اتصل بها؟ فيه نظر، وقد يقال بمثله في الذى إلا أن اتصال الألف واللام بصلتها أشد))(السبكي، ٢٠٠٣، 366/1). وهو هنا يريد بيان أن الألف واللام المفيدة للتعريف لا تتجزء عن الأسماء بعد اتصالهما بها، وإن كان الاتصال تتفاوت قوته بينها من حيث أن اتصالهما بالاسم الموصول ملازم له وهو أقوى من اتصالهما بالمنطلق وهو الوصف.

ومما تجدر الإشارة اليه أن قول السبكي الأول الذي تبناه من (أنّ المسند إليه والمسند متى كانا معرفتين فالأول هو المسند إليه، والثاني هو المسند، وأن هذا هو المشهور) قد أخذه من كلام شيخ

البلاغيين الجرجاني الذي نص على أن التقديم((على وجهين تقديم يقال إنه على نية التأخير... وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: "زيد المنطلق"، وأخرى، "المنطلق زيد"، فأنت في هذا لم تقدم "المنطلق" على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر "زيدا" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا))(الجرجاني،1992، 106/1)، فالجرجاني يرى متى قدم أحد المعرفتين على الآخر فحكم المتقدم أن يكون المسند إليه والمتأخر المسند. وقد أوضح ذلك بمالا لبس فيه في قوله:((ثم جئت بمعرفتين فجعلتهما متبدأ وخبرا فقد وجب وجوبا أن تكون مثبتا بالثاني معنى للأول. فإذا قلت: "زيدا أخوك"، كنت قد أثبت بأخوك معنى لزيد، وإذا قدمت وأخرت فقلت: (أخوك زيد) وجب أن تكون مثبتا يزيد معنى لأخوك، وإلا كان تسميتك له الآن متبدأ وإذا ذاك خبرا، تغييرا للاسم عليه من غير معنى، ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم "المبتدأ والخير" فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم، من غير أن ينفدر كل واحد منما بحكم لا يكون لصاحبه. وذلك مما لا يشك في سقوطه))(المصدر نفسه، 190/1).

ثامنا: مراعاة المعنى وأحوال السامع في تقديم أحد المسندين على الآخر

للمتكلم أن يقدم أحد المسندين المعرفتين على الأخر على أن يجعل الأول هو المسند إليه والثاني المسند، كقولهم: أخوك زيد وزيد أخوك فزيد في الأولى المسند وفي الثانية المسند إليه، بخلاف أخوك فإنها في الأولى المسند وفي الثانية المسند إليه، وقد ذكر النحاة والبلاغيون أن معنى الجملة الأولى مختلف عن معنى الثانية وأنّ لكل منهما غرض مختلف ينبغي فيهما مراعاة السامع، ومما جاء عن النحاة قولهم:((ويختلف المعنى باختلاف الغرض فإذا عرف السامع زيدًا بعينه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: (زيد أخوك)، ولا يصح لك أن تقول: (أخوك زيد). وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت: (أخوك زيد) ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك))(ابن الوقاد، 2000، 171/1-172).

وأوضح البلاغيون الضابط في وجوب تقديم أحد المسندين المعرفتين وتأخير الأخر في قولهم: ((والضابط في التقديم إنّه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع إتصافه بأحداهما دون الأخرى، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به، وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر فيجب أن تقدم اللفظ الدال عليه أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنه يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرًا. فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذاك قلت: زيد أخوك. وإذا عرف أخا ولا يعرفه على التعيين، وأردت أن تعينه عنده قلت (أخوك زيد) ولا يصح (زيد أخوك) ويظهر ذلك في نحو قولنا (رأيت أسودًا غابها الرماح)، ولا يصح: رماحها الغاب))(التفتازاني، 2017، ص238)؛ لأن الأسود لابد لها من الغاب فيكون معلومًا(ينظر: الصبان، 1997، 209/1).

تاسعاً: أن يكون أحد المسندين اسم إشارة للقريب والأخر ضمير رفع منفصل

جاء كلام النحاة في هذ المسألة على أمرين **أحدهما:** أن بعضهم صرح أنّ((قولهم: (هذا أنت) كقولك: (أنت هذا)، أحدهما مبتدأ والآخر خبره، أيهما شئت جعلته المبتدأ، وجعلت الآخر الخبر))(السيرافي، 2008، 235/2)، **والثاني:** ذكر بعضهم أن العرب تارة تبدأ باسم الإشارة للقريب ثم تخبر عنه بضمير الرفع المنفصل فيقولون:(هذا أنا)، وتارة تعكس ذلك فيقولون:(أنا هذا) أي: أنها تبدأ بضمير الرفع المنفصل ثم تخبر عنه باسم الإشارة للقريب وذلك في قولهم:((أن العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا))(سيبويه، ١٩٨٨، 2/ 354)، غير أنّ بعض النحاة ذكر أن العرب تقدم التنبيه على الضمير((فيقولون: أَيْنَ أنت؟ فيقول القائل: هأنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أَنَا))(الفراء، 2002، 163/1)، وجاء عن النحاة أيضاً أنه((يقال: ها أنا ذا، وها أنا هذا، وأنا هذا. وأكثرها الأول، ثم الثاني، ثم الثالث))(المرادي، 1992، ص338).

إن كلام النحاة عن أن للمتكلم الخيار أيهما شاء جعله المبتدأ، وجعل الآخر الخبر، قد يراد به من حيث صناعة الاعراب لا من حيث الغرض؛ لأنّ لكل واحدة معنى غير معنى الأخرى ولكل منهما مقام. وكذا هو الحال في هاء التنبيه فالعرب إذا لم يكن ثمة حاجة إليها في التنبيه على اسم الإشارة أو الضمير جردتهما منها فمقام جملة(هذا أنت) يختلف عن مقام جملة(أنت هذا) بدلالة أن

الأولى اخبار بالضمير عن اسم الإشارة، لتنبيه المخاطب على شيء ما؛لأنّ ((العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله: هذا أنت، أن يعرّفه نفسه، كأنك تريد أن تعلمه أنه ليس غيره. هذا محال، ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، أو الحاضر القائل كذا وكذا))(سيبويه، ١٩٨٨، 2/ 355).

واعلم أنك إذا جعلت المسند إليه اسم إشارة للقريب، والمسند ضمير رفع منفصل، فلك فيهما صورة واحدة تقول للمتكلم: هذا أنا، وللمخاطب: هذا أنتَ، ولمن كان غائباً: هذا هو، ومثل ذلك سائر أسماء الإشارة التي للقريب. إذا أسندتها إلى ضمائر الرفع المنفصلة.

أما الثانية أي(أنت هذا) فهي اخبار باسم الإشارة عن الضمير مخبرا عن الضمير بما تعلم عنه إن كنت مستغربا أو منكرا على المخاطب فعل شيء غير متوقع منه(ينظر: السامرائي، 2007، 88/1)، واعلم أنك إذا جعلت المسند إليه ضمير رفع منفصل والمسند اسم إشارة للقريب فلك فيهما أربعة صور مع هاء التنبيه بحسب ما يقتضيه المقام من الحاجة إلى أحد المسندين أو كلاهما، وأنه لا تفاوت بين صورة وأخرى كما صرح بذلك النحاة.

فإن كان المسند إليه في مقام يستدعي التنبيه عليه أتيت بالهاء في مستهل كلامك قبل ضمير الرفع، وإن كان المسند هو ما يستدعي ما يستدعي التنبيه عليه أتيت بالهاء مقرونة باسم الإشارة، وإن كان المقام يستدعي التنبيه على المسند والمسند إليه معا فإنك تأتي بالهاء مرتين مرة في مستهل كلامك قبل ضمير الرفع، ومرة مقرون باسم الإشارة، أما إذا كان المقام لا يستدعي التنبيه فإنك لا تأتي بالهاء لا في مستهل كلامك ولا مقرونة باسم الإشارة وفيما يلي بيان لذلك:

أحدها: أن تبدأ كلامك بالضمير المنفصل، فتجعله المسند إليه، ثم تأتي باسم الإشارة؛ فتجعله المسند مجرداً من هاء التنبيه؛ فتقول: أنا ذا، وأنتَ ذا، وهو ذا، وكذا سائر الضمائر وأسماء الإشارة. ومنه قوله تعالى:{وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَى* قَالَ هُمْ أُوْلاءِ عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى} [طه:83 – 84], فقوله:(هُمْ أُولاءِ) ـ كما ترى ـ واقع في جواب سؤال، والمسند والمسند إليه خاليا من هاء التنبيه؛ لأن الكلام عن قوم غير مشاهدين والتنبيه يكون للقريب المشاهد(ينظر: السامرائي، 2007، 92/1).

والثانية: نفس الأولى، سوى أنك تأتي بهاء التنبيه مقرونة باسم الاشارة؛ فتقول: أنا هذا، وأنتَ هذا، وهو هذا، ومنه قوله تعالى:{ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ} [البقرة: 85]، فأتى بالمسند اسم الإشارة مقرونا بهاء التنبيه؛((لأنه أراد أن يحضر أنفسهم أمام أعينهم هم ليشهدوا أعمالهم وصفاتهم، أي أنتم هؤلاء المشاهدون الحاضرون بصورتكم الواضحة البينة التي لا تخفى))(المصدر نفسه، 91/1).

والثالثة: نفس الأولى، سوى أنك تأتي بها التنبيه في مستهل كلامك فتقول: ها أنا ذا، وها أنت ذا، وها هو ذا، ومنه قوله تعالى:{هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ} [آل عمران: 119]، فهنا أدخلت هاء التنبيه على ضمير الرفع المسند إليه، وجردت من اسم الاشارة المسند بخلاف الآية السابقة؛((لأنه تحذير لعباده المؤمنين على ما هم فيه، وأنهم ينبغي لهم أن يحذروا وينتبهوا))(المصدر نفسه، 90/1).

والرابعة: نفس الأولى، سوى أنك تأتي بهاء التنبيه مرتين مرة في مستهل كلامك، والأخرى مقرونة باسم الاشارة؛ فتقول: ها أنا هذا، وها أنت هذا، وها هو هذا، وكذا سائر الضمائر وأسماء الإشارة. ومنه قوله تعالى:{هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيما لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ} [آل عمران: 66], وهذه الآية في خطاب أهل الكتاب ولومهم لمجادلتهم بالباطل مع علمهم، فكرر هاء التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل المسند إليه مرة، ومرة مع اسم الاشارة المسند، والغرض من التكرار((ليتعظوا فلا يقفوا مثل هذا الموقف، وأنت ترى أن الموقف يتطلب الزيادة في تنبيههم ووعظهم بخلاف قوله تعالى:{هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ}؛ فإن الموقف لا يحتاج إلى زيادة في التنبيه واللوم فإنه خطاب للمؤمنين))(السامرائي، 2007، 91/1).

عاشراً: اتحاد المسند بالمسند إليه لفظا لا معنى

اتحاد المسند بالمسند إليه هو إعادة لفظ المسند إليه مرة ثانية بقصد أن يكون للمسند معنى غير معنى المسند إليه وإن جرى تكراره بلفظه بعينه، ولا يجوز في مثل هذين المسندين تقديم المسند أي: الخبر بل أيهما قدمت فهو المسند إليه أي: المبتدأ(ينظر: الزمخشري، ١٩٩٣، ص46)، ومن صوره:

أحداها: إعادة ضمير الرفع المنفصل، سواء كان ضميراً للمتكلم كقولك: أنا أنا، أو ضميراً للمخاطب كقولك: أنت أنت، أو ضميراً للغائب كقولك: هو هو.

والثانية: إعادة الاسم المعرّف بالإضافة سواء كان المضاف اليه اسما ظاهراً كقولك: أصحاب الدار أصحاب الدار، أو ضميراً متصلاً كقولك: شعري شعري.

والثالثة: : إعادة الاسم المعرّف بأل كقولك: الناس الناس، فالمعرفة الثانية ـ في هذه الصور ـ خبر مسند جار على لفظ المعرفة الأولى المسند إليه مبني عليه، وقد اتحد المسند بالمسند إليه لفظًا، وغايره في المعنى، قال سيبويه:((وتقول: قد جربتك فوجدتك أنت أنت، فأنت الأولى مبتدأة، والثانية مبنية عليها، كأنك قلت فوجدتك وجهك طليق. والمعنى أنك أردت أن تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف. ومثل ذلك: أنت أنت، وإن فعلت هذا فأنت أنت، أي فأنت الذي أعرف، أو أنت الجواد والجلد، كما تقول: الناس الناس، أي: الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف))(سيبويه، ١٩٨٨، 2/ 359).

وذكر ابن يعيش وجه جواز اتحاد المسند بالمسند إليه لفظا دون المعنى في قوله:((وأما قولهم:(أنت أنت)، فظاهر اللفظ فاسد؛ لأنه قد أخبر بما هو معلوم، وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظًا، ومعنى، وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ. وإنما جاز ههنا، لأن المراد من التكرير بقوله:(أنت أنت) أي أنت على ما عرفته من الوتيرة، والمنزلة لم تتغير. ومعنى تكرير الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته. وهذا معنى يتضمن ما ليس في الجزء الأول))(ابن يعيش، 2001م، 247/1).

وذهب الرضي إلى أن اتحاد المسند لفظا بالمسند إليه يذكر لأحد أمرين للدلالة على الشهرة أو عدم التغير في قوله:((والثاني الذي لا يغاير المبتدأ لفظًا يذكر للدلالة على الشهرة أو عدم التغير كقوله:

أنا أبو النجم وشعري شعري[1] .....

أي هو المشهور المعروف بنفسه، لا بشيء آخر كما يقال مثلا: شعري مليح، وتقول: (أنا أنا) أي ما تغيرت عما))(الأستراباذي، 1996، 291/1)، وعلى هذا جوز الرازي أن يكون قوله تعالى:

{وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ} [الواقعة: 10] من باب اتحاد المسند بالمسند إليه لفظا لا معنى، إذ قال: ((يقول القائل: أنت أنت وكما قال الشاعر:

أنا أبو النجم وشعري شعري .....

وفيه وجهان أحدهما: أن يكون لشهرة أمر المبتدأ بما هو عليه فلا حاجة إلى الخبر عنه وهو مراد الشاعر وهو المشهور عند النحاة والثاني: للإشارة إلى أن في المبتدأ مالا يحيط العلم به ولا يخبر عنه ولا يعرف منه إلا نفس المبتدأ، وهو كما يقول القائل لغيره أخبرني عن حال الملك فيقول: لا أعرف من الملك إلا أنه ملك فقوله:{وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ} أي: لا يمكن الإخبار عنهم إلا بنفسهم فإن حالهم وما هم عليه فوق أن يحيط به علم البشر))(الرازي، 1999، 390/29).

(1) البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وهو من رجّاز الإسلام، ينظر(ديوانه، 2006، 199).

الخاتمة

بعد هذه الرحلة في لجج الفكر النحوي والبلاغي، متتبعين خيوط العلاقة الوثيقة بين المسند والمسند إليه، تتجلى لنا صورة أوضح للمسائل التي أرتبطت بتعريفهما ودلالاتهما عند النحويين والبلاغيين، كلٌّ من منظوره، نحو غايةٍ واحدة هي فهم أسرار النص وتجلياته البيانية.

1ــ أن تعدد صور تعريف المسند والمسند إليه، ليس مجرد اختلاف لفظي، بل هو تنوع يخدم أغراضاً دلالية وبلاغية مخصوصة. فتعريف المسند بأل لا يقف عند الشكل اللغوية، بل يمتد ليشمل معاني القصر والحصر، والمبالغة والتعظيم، بما يعكس ثراء اللغة العربية وقدرتها الفائقة على التعبير عن أدق المعاني وأعمقها بوجوه متعددة.

2ــ أن تقديم أحد المسندين المعرفتين على الآخر، محكومة بمعايير بلاغية دقيقة ترتبط بمراعاة أحوال السامع ونية المتكلم. فالكلمة الواحدة تكتسب دلالة مختلفة تبعاً لموقعها، وهذا ما يجعل التركيب اللغوي متفاعلاً مع السياق والمقام.

3ـ أن اتحاد المسند بالمسند إليه لفظاً لا معنى، مثل "أنا أنا" أو "الناس الناس"، تطابق لفظي يحمل دلالات بلاغية عميقة كالتحقيق، والتأكيد، والشهرة، والثبات. وهذا النوع من التركيب ليس تكراراً بلا فائدة، بل هو وسيلة لإثراء المعنى وتركيز الدلالة.

4. أن التباين الظاهر بين آراء النحويين والبلاغيين حول أهمية المسند والمسند إليه، أو أولوية التقديم والتأخير، هو تباينٌ في المنطلق وليس في الغاية. فالنحويون، وإن رأوا المسندين متساويين في الحاجة، فإنهم لم يغفلوا أحياناً الإشارة إلى أغراض بلاغة التركيب، كما بيّن ابن السراج في دلالة "الله ربنا". والبلاغيون، وإن منحوا المسند إليه أهمية أكبر وركزوا على الأغراض الدلالية، فقد وضعوا ضوابط وقواعد لا تقل دقة عن القواعد النحوية، كما تجلى في تحديد الجرجاني لحكم تقديم أحد المعرفتين على الآخر، وهو ما يعد إسهاماً بلاغياً بقواعد نحوية. هذا التداخل يؤكد أن القواعد النحوية هي الأساس الذي تبنى عليه الدلالات البلاغية، وأن البلاغة تكتشف كنوز المعنى التي تحويها تلك القواعد.

5- تبين أن توخي المعنى المراد من اجتماع المسندين المعرفتين ينبغي فيه مراعاة أمور أربعة: قصد المتكلم، وأحوال المخاطب، وصورة تعريف المسندين في أصل الكلام، وكون المعنى معروفا أو لا.

المصادر

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. (د.ت). الأصول في النحو. (تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري. (1993). لسان العرب. دار صادر. لبنان.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. (تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله)، دار الفكر، سوريا.
- ابن الوقاد، زين الدين خالد بن عبد الله الأزهري. (2000). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. دار الكتب العلمية. لبنان.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا. (2001). شرح المفصل. (تحقيق: د. إميل بديع يعقوب). دار الكتب العلمية. لبنان.

- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (2001). تهذيب اللغة. (تحقيق: محمد عوض مرعب). دار إحياء التراث العربي. لبنان.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن نجم الدين. (1996). شرح الرَّضِيّ على كافية ابن الحاجب. (تحقيق: د. يحيي بشير مصري)، جامعة الإمام محمد بن سعود. السعودية.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (١٩٩٨). ارتشاف الضرب من لسان العرب. (تحقيق: رجب عثمان محمد). مكتبة الخانجي، مصر.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي. (1997). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. (تحقيق: د. حسن هنداوي). دار القلم. سوريا.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. (2017). مختصر المعاني شرح كتاب تلخيص المفتاح. (اعتنى به: إلياس قبلان). دار الشفا. تركيا.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. (2007). المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. (1992). دلائل الإعجاز (تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر). مطبعة المدني. مصر.
- الدسوقي، محمد بن عرفة الدسوقي. (د.ت). حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، لبنان.
- ديوان أبي النجم العجلي. (2006). (تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران). مجمع اللغة العربية. سوريا.
- ديوان حسان بن ثابت. (1994). (قدم له: عبدأ مهنا). دار الكتب العلمية. لبنان
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين. (1999). التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب. دار إحياء التراث العربي. لبنان.
- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين. (1992). نهاية الايجاز في دراية الاعجاز. (تحقيق: د أحمد حجازي السقا، دار الجيل، لبنان.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (١٩٩٣). المفصل في صنعة الإعراب، (تحقيق: د. علي بو ملحم). مكتبة الهلال، لبنان.
- السامرائي، فاضل صالح. (2009). الجملة العربية تأليفها وأقسامها. دار الفكر. الأردن.
- السامرائي، فاضل صالح. (2007). معاني النحو. دار إحياء التراث العربي. لبنان.

- السبكي، أبو حامد بهاء الدين أحمد بن علي. (٢٠٠٣). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. (تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي). المكتبة العصرية، لبنان.
- السكاكي، أبو يعقوب محمد بن علي. (1987) مفتاح العلوم (تعليق: نعيم زرزور)، دار الكتب العلمية، لبنان.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). الكتاب (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). مكتبة الخانجي. مصر.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (2008). شرح كتاب سيبويه. (تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي). دار الكتب العلمية. لبنان.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1979). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (تحقيق: عبد العال سالم مكرم). دار البحوث العلمية. الكويت.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي. (1997). حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. دار إحياء التراث العربي. لبنان.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. (١٩٦٩). الإيضاح العضدي. (تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود)، الرياض.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله. (2002). معاني القرآن (قدم له: إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، لبنان.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي. (1992). الجنى الداني في حروف المعاني (تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي. (2007). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد(تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون). دار السلام. القاهرة.

References

- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali. (1997). Al-Tadhyil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil (Edited by Dr. Hasan Hindawi). Dar al-Qalam, Syria.
- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali. (1998). Irtishaf al-Darb min Lisan al-‘Arab (Edited by Rajab ‘Uthman Muhammad). Maktabat al-Khanji, Egypt.
- Al-Astarabadhi, Radi al-Din Muhammad ibn al-Hasan Najm al-Din. (1996). Sharh al-Radi ‘ala Kafiyat Ibn al-Hajib (Edited by Dr. Yahya Bashir Masri). Imam Muhammad ibn Saud University, Saudi Arabia.

- Al-Azhari, Abu Mansur Muhammad ibn Ahmad. (2001). Tahdhib al-Lugha (Edited by Muhammad ‘Awad Mur‘ib). Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Lebanon.
- Al-Dusuqi, Muhammad ibn Arafah al-Dusuqi. (n.d.). Hashiyat al-Dusuqi ‘ala Mukhtasar al-Ma‘ani (Edited by Abdul Hamid Hindawi). Al-Maktabah al-‘Asriyya, Lebanon.
- Al-Farisi, Abu ‘Ali al-Hasan ibn Ahmad ibn ‘Abd al-Ghaffar. (1969). Al-Idah al-‘Udhudi (Edited by Dr. Hasan Shadhili Farhud). Riyadh.
- Al-Farra’, Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad ibn Abdullah. (2002). Ma‘ani al-Qur’an (Introduction by Ibrahim Shams al-Din). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Lebanon.
- Al-Jurjani, Abu Bakr Abdul Qahir ibn Abdul Rahman ibn Muhammad. (1992). Dalail al-I‘jaz (Edited by Mahmoud Muhammad Shakir Abu Fahir). Al-Madani Press, Egypt.
- Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim. (1992). Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma‘ani (Edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawa and Muhammad Nadim Fadil). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Lebanon.
- Al-Razi, Abu Abdullah Muhammad ibn ‘Umar Fakhr al-Din. (1992). Nihayat al-Ijaz fi Dirayat al-I‘jaz (Edited by Dr. Ahmad Hijazi al-Saqqa). Dar al-Jil, Lebanon.
- Al-Razi, Abu Abdullah Muhammad ibn ‘Umar Fakhr al-Din. (1999). Al-Tafsir al-Kabir (Mafatih al-Ghayb). Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Lebanon.
- Al-Sabban, Abu al-‘Irfan Muhammad ibn Ali. (1997). Hashiyat al-Sabban ‘ala Sharh al-Ashmuni li Alfiyat Ibn Malik. Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Lebanon.
- Al-Sakkaki, Abu Ya‘qub Muhammad ibn Ali. (1987). Miftah al-‘Ulum (Commentary by Na‘im Zarzur). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Lebanon.
- Al-Samarra’i, Fadil Salih. (2007). Ma‘ani al-Nahw. Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Lebanon.
- Al-Samarra’i, Fadil Salih. (2009). Al-Jumla al-‘Arabiyya: Ta’lifuha wa Aqسامها. Dar al-Fikr, Jordan.
- Al-Sirafi, Abu Sa‘id al-Hasan ibn Abdullah ibn al-Marzuban. (2008). Sharh Kitab Sibawayh (Edited by Ahmad Hasan Mahdali and Ali Sayyid Ali). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Lebanon.
- Al-Subki, Abu Hamid Baha’ al-Din Ahmad ibn Ali. (2003). ‘Arous al-Afrah fi Sharh Talkhis al-Miftah (Edited by Dr. Abdul Hamid Hindawi). Al-Maktabah al-‘Asriyya, Lebanon.
- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abdul Rahman ibn Abi Bakr. (1979). Hama‘ al-Hawami‘ fi Sharh Jam‘ al-Jawami‘ (Edited by Abdul ‘Al Salim Makram). Dar al-Buhuth al-‘Ilmiyya, Kuwait.
- Al-Taftazani, Sa‘d al-Din Mas‘ud ibn ‘Umar. (2007). Al-Mutawwal: Sharh Talkhis Miftah al-‘Ulum (Edited by Dr. Abdul Hamid Hindawi). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Lebanon.
- Al-Taftazani, Sa‘d al-Din Mas‘ud ibn ‘Umar. (2017). Mukhtasar al-Ma‘ani: Sharh Talkhis al-Miftah (Edited by Ilyas Qablan). Dar al-Shifa, Turkey.
- Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmoud ibn ‘Umar ibn Ahmad. (1993). Al-Mufassal fi Sina‘at al-I‘rab (Edited by Dr. Ali Bu Mulhim). Maktabat al-Hilal, Lebanon.

- Diwan Abi al-Najm al-‘Ajli. (2006). (Edited by Muhammad Adib Abdul Wahid Jumran). Arabic Language Academy, Syria.
- Diwan Hassan ibn Thabit. (1994). (Introduction by Abdul Muhanna). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Lebanon.
- Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl. (n.d.). Al-Usul fi al-Nahw (Edited by Abd al-Husayn al-Fatli). Mu’assasat al-Risala, Lebanon.
- Ibn al-Waqqad, Zayn al-Din Khalid ibn Abdullah al-Azhari. (2000). Sharh al-Tasrih ‘ala al-Tawdih. Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Lebanon.
- Ibn Hisham, Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din ibn Yusuf. (1985). Mughni al-Labib ‘an Kutub al-A‘arib (Edited by Dr. Mazin al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah). Dar al-Fikr, Syria.
- Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram ibn Ali al-Ansari. (1993). Lisan al-‘Arab. Dar Sader, Lebanon.
- Ibn Ya‘ish, Abu al-Baqa’ Ya‘ish ibn Ali ibn Ya‘ish ibn Abi al-Saraya. (2001). Sharh al-Mufassal (Edited by Dr. Emil Badi‘ Ya‘qub). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Lebanon.
- Nazir al-Jaysh, Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad al-Halabi. (2007). Tamheed al-Qawa‘id bi Sharh Tashil al-Fawa’id (Edited by Dr. Ali Muhammad Fakher and others). Dar al-Salam, Cairo.
- Sibawayh, Abu Bishr ‘Amr ibn ‘Uthman ibn Qanbar. (1988). Al-Kitab (Edited by Abdul Salam Muhammad Harun). Maktabat al-Khanji, Egypt.